وقية فهم

* هـل صحيـح أن أكـثر من نصف المنشـآت السـياحية بأمانة العاصمة لم تسدد رسوم الترخيص لأداء عملها.
مع العلم أن الترخيص السنوي لأكثر المنشآت السياحية

***

لا يتجاوز (5) آلاف ريال يورد لمكتب السياحة؟.
وإذا كان هـذا حـال القطـاع الخـاص السـياحي غـير الداعم فكيف السـبيل للشراكة المستقبلية لدعم الاقتصاد الوطني.

***

لـوزارة الثقافة أين موقع المتاحف مـن اهتمامات الوزارة وهـل يعلـم الوزير عوبل أيـن ذهبت قضية سرقـة العملات الأثرية بمتحف عدن؟.

صادق هزبر hizabr11@gmail.com

وزير السياحة يتفقد مدينة صنعاء التاريخية والمعالم والمنشآت السياحية

صنعاء / سبأ

تفقـد وزير السـياحة الدكتور قاسـم سـلام مدينة صنعاء التاريخية وأبرز المعالم والمنشآت السياحية فيها.

حيـث زار الوزيـر سـلام ومعـه وكيـل وزارة السـياحة لقطاع الفعاليات والأنشـطة وعضو هيئة العليا للحفاظ على مدينة صنعاء القديمة مطهر أحمد تقي، الجامع الكبير بصنعاء واطلع على أعمال الترميمات الجارية حاليا فيه .

حيث يعتبر الجامع الكبير بصنعاء أحد أقدم المسـاجد الإسـلامية في الجزيرة العربية الذي تـم بناؤه بأمر رسـول اللـه صلى اللـه عليه وآله وصحبة وسلم في السنة السادسة للهجرة .

كما اطلـع الوزير سـلام ومرافقـوه يوم أمس الأول عـلى مـا يحتويـه الجامع مـن جماليات الفن المعماري الإسلامي الأصيل .. مستمعا من القائمـين إلى شرح مفصل عما ضمه الجامع بين جنباته وساردیبه وجدرانه من اكتشافات أثرية مؤخـرا تضم مصاحف ومخطوطات هامة تدلل على مراحل أعمـال الترميمات والحقب الزمنية المتعاقبة عليه.

كمـا زار وزيـر السـياحة سـمسرة النحـاس بصنعـاء ومرنـع طلحـة للمشـغولات الحرفية التقليديـة وعـدد البيوتـات الأثرية والفنادق التقليديـة في المدينـة، واطلـع عـلى مسـتوى جاهزية الفنادق لاسـتقبال المواسم السياحية المقبلـة والمبـشرة بالخير ومسـتوى الخدمات و النظافـة والتنظيـم داخل الاسـواق المختلفة.. مؤكـدا أهمية بـذل مزيد من الجهـد في الحفاظ على المدينة وصيانتها.

وأعـرب الوزيـر سـلام عـن شـكره وتقديـره لأمانة العاصمة ودورها في هـذا الاتجاه.. مؤكدا أهميـة الحفاظ عـلى مدينة صنعـاء باعتبارها متحفـاً انسـانياً وتاريخيـاً حيـاً إلى جانـب غيرها مـن المـدن التاريخيـة اليمنيـة المنتشرة في ربـوع الوطـن والمدرجـة ضمن قائمـة التراث العالمي كمدينة شـبام حضرمـوت ومدينة زبيد التاريخيـة وغيرهمـا باعتبارهمـا ثروتـين مـن ثـروات الامة الواعـدة والمبشرة بالخـير ورصيد الأجيال والشعوب الحضاري والإنساني الذي لا ينضب.

ولفت إلى أهمية استثمار هذه المدن الاستثمار الأمثـل والحفـاظ عليهـا للأجيـال القادمـة.. مبينا أن وزارة السـياحة وضمن استراتيجيتها الوطنية السـياحية لن تألوا جهدا في الإسـهام بفاعليـة إلى جانـب جميـع الجهـود المخلصة باتجـاه الحفاظ على هذه المـدن وبقائها نابضة بالحيـاة وعابقـة بالسـحر والجمـال والحـب والأمل والتفاؤل.

الانفلات الأمني وضعف الموازنة أبرز التحديات

المنـــاطق الســـياحية تفتقر للبنى التحتية

■ كتب/صادق هزبر

تواجه السياحة اليمنية العديد من المشاكل والمعوقـات التـي بـرزت خـلال الفـترة الماضية وشكلت ولا تزال تشكل حجر عثرة أمام أي تنمية سـياحية مقبلة ..وكشـف تقرير حديث صادر عـن وزارة السـياحة إلى جملة مـن الصعوبات والتحديـات التـي تواجه قطاع السـياحة ومن هـذه التحديات، الانفلات الأمني غير المسـبوق وتزايد حدة التحذيرات الصـادرة من حكومات الـدول المصدرة للسـياحة إلى اليمـن..وضعف الموازنة السـنوية المعتمدة للوزارة على مستوى جميع الأبـواب مقارنة بالوزارات المسـؤولة عن القطاعـات الواعدة, سـاهم إلى حد كبير في عدم قدرة الوزارة على تحسين أداء القطاع السياحي وبلوغ الأهداف المتوخاة.

وكذلك ضعف تأهيل وتدريب الكوادر العاملة في القطاع السياحي للعاملين في القطاعين العام والخـاص..والتدخل في اختصـاص الوزارة من جانب وزارة الأوقاف والإرشـاد بشـأن الإشراف والإدارة والتنظيـم لشركات ووكالات السـياحة والسفر المقدمة لخدمات الحج والعمرة.

ولفـت التقريـر إلى غيـاب الدعـم الحكومي لوزارة السـياحة وعدم تفاعـل الجهات المعنية والمرتبطـة بعمـل الـوزارة، ولـم يعقـد المجلس الأعلى للسياحة في العامين (2013-2012م).

وتدمـير مقر الـوزارة وفقدان كل مسـتلزمات العمـل المكتبية والإدارية والفنيـة لمبنى الوزارة الكائـن في الحصبة, وعدم توفر مبنى مناسـب للـوزارة وعدم توفـر التجهيزات والمسـتلزمات والأثاث لتسـيير عمل الوزارة كون المبنى الحالي لا يسـتوعب كافـة العاملـين ولا يغطـي كافـة الوحـدات الإداريـة لقطاعات مكونـات الهيكل التنظيمي المؤسسي للوزارة.

المعوقات الهيكلية

وأظهـر التقريـر افتقـار المناطق السـياحية الواعـدة إلى البنيـة التحتية اللازمـة من طرق, إمـدادات الطاقـة الكهربائيـة, الميـاه الصالحة للشرب, الصرف الصحي, الاتصالات, الخدمات الصحية.

وتفتقـر أيضـاً المناطـق السـياحية للبنـى الفوقيـة مـن خدمـات سـياحية تتناسـب مع نوعية الطلب السـياحي المتوقع عليها ونقص في الخدمات السياحية المكملة لوحدات الإيواء السـياحي وخدمـات الترفيـة والتثقيف وطب طـوارئ الأعمـاق والمراكـز العلاجيـة وغيرهـا، وضعـف الأمـن والسـلامة السـياحية وتدنـي مسـتوى الوعـي والمعرفـة بأهميـة السـياحة ودورها في التنمية.

كذلـك معوقـات تنظيمية تتمثـل في ضعف التنسـيق بين الأجهـزة الحكومية والسـلطات المحليـة المعنيـة بعمليـة التنميـة السـياحية وضعـف البيئة الاسـتثمارية وتعـذر الحصول عـلى الأراضي المخصصـة لأغـراض التنميـة السـياحية وربطهـا بمرافـق خدمـات البنـى التحتية.

والمضاربـة في الأراضي وصعوبـة تخصيـص أراضي محـددة للاسـتثمارات السـياحية.. وضعـف المهـارات والقـدرات الإداريـة والفنية والمهنية لموظفي الفنادق والمنشـآت السياحية أدى إلى ضعـف مسـتوى تقديـم الخدمـات السياحية للزائرين مقارنة بالأسعار المرتفعة لها، وارتفاع كلفة الوصول إلى اليمن جواً مما يخفض هامـش الربح لمنظمي الرحـلات السـياحية الدوليـة وتدنـي مسـتوى النظافـة العامـة وعـدم الاهتمام بالبيئـة في الطرقـات والأسـواق وداخل المـدن والقرى التي تشـكل وجهات سـياحية، والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي

وضعف الصيانة للطرق ووسائل النقل البرية وضعف الاسـتجابة لاحتياجات المسـتخدمين بشكل عام، وارتفاع أسعار الاستهلاك لوحدات المياه والكهرباء بالنسـبة للمنشآت السياحية ورداءة شـبكة الـصرف الصحـي فالمجـاري الطافحـة تنتشر على الطرقـات وفي بعض المدن ومنها مدينة الحديدة على سبيل المثال.

المعوقات الفنية

أما المعوقات الفنية فتتمثل في غياب السـبل الملائمة لحماية البيئـة الطبيعيـة والموروثات الحضارية والثقافية لمنع تدهورها.

ولا تتوفـر قاعـدة بيانـات متكاملـة يمكـن الاعتمـاد عليهـا لمراقبـة اتجاهـات الأسـواق الرئيسـية الهامـة وبيانـات متكاملـة عـن خصائـص المناطـق السـياحية الجديـدة من الناحيـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة والاستثمارية.

وتفتقر أسـلوب التخطيط العلمي الشـامل للتنميـة السـياحية عـلى المسـتوى المحـلي وعدم وجود حصر شـامل للمـوارد والإمكانيات السـياحية لتحليلهـا في ضـوء الطلـب السـياحي ا لعا لمـي والمحـلي وتحديـد خصائصهـا لوضـع خطـة أولويات التنمية السياحية.

وتركيز البرامج السياحية

في اليمـن عـلى المنتـج الثقافي فقـط وضعف الأنواع الأخرى كالسياحة الترفيهية والسياحة العلاجيـة وسـياحة المنتجعـات والسـياحة العائلية في الجزر وفي الشواطئ وغيرها.

والنقص في المنشـآت الإيوائية ذات المستوى العـالي (5-4 نجـوم) سـواء في المدن الرئيسـية أو في المناطـق والأماكن ذات الجذب السـياحي والتـي لا تتجاوز نسـبتها 5% فقط من إجمالي عدد الفنادق.

وعـدم توفـر قاعـات كافيـة ومناسـبة للاجتماعـات ومؤتمـرات لاسـتيعاب سـياحة المؤتمرات والمهرجانات والمعارض.

وانقـراض بعـض الكائنـات النباتيـة والحيوانيـة نتيجة للصيد الجائـر للحيوانات والطيور النادرة.

والزحـف العمراني العشـوائي عـلى معظم المواقـع السـياحية والحمامـات المعدنيـة العلاجيـة، وغيـاب الدراسـات التـي تحـدد الاسـتفادة من ينابيع المياه الحارة ومياه البحر ورمـال الشـواطئ والصحـاري في المعالجـة والاستشفاء.

وتدهور المواقع الأثرية والتاريخية وتعرضها للنهب والسرقة.

وتدهور الصناعـات الحرفيـة وانقراضها في المدن التاريخية.

وانتشـار التلوث مما يؤدي إلى تشـوه جمال اليمن الطبيعي والثقافي.

ومحدوديـة اسـتفادة السـكان المحليين من المشاريع السياحية حتى الوقت الحالي.

صعوبات ومعوقات التمويل

كما تتمثـل صعوبات ومعوقـات التمويل في ضعـف التمويل طويل ومتوسـط المـدى اللازم لتنفيذ خطـط التنميـة السـياحية في المناطق السياحية وإحجام مؤسسات التمويل الدولية والاقليميـة والقطاع الخاص عن الاسـتثمار في هذه المناطق لارتفاع عنصر المخاطرة.

ومحدودية المـوارد الماليـة العامة المرصودة في الموازنات السـنوية والمخصصـة لتطوير قطاع السـياحة ولعمليات إعـداد المخططات العامة لمناطـق التنمية السـياحية الواعـدة والترويج للمشروعات الاستثمارية فيها....الخ.

ودعـا التقريـر الحكومـي إلى ضرورة التعامـل مـع الصعوبات و ا لمعو قـا ت (التحديات) التي تعترض التنمية السـياحية التي نقترح أن يتم معالجتها من خلال:

- إيلاء الجانب الأمني الاهتمام الأكبر ليسهم في الحد من جرائم اختطاف الأجانب وكشـفها قبل وقوعها وتحقيق الأمن الوقائي.

وإعـداد خطـة أوليـة لمعالجـة التحديـات أمـام السـياحة بمنظـور شـامل ومتكامل على المستوى المركزي والمحلي.

وتوفـير وتحديد الأراضي المخصصة لأغراض التنميـة السـياحية عـلى المسـتوى الوطنـي وتبعيتها لوزارة السـياحة لتخطيطها وتنظيم اسـتغلالها وتبسيط إجراءات تخصيصها وفق ضوابط واضحة للمستثمرين.

وإيجاد حلول لتوفـير مرافق البنية التحتية الداعمـة للتنمية السـياحية وتوفير التمويلات المالية اللازمة لتعزيز البنية الأساسـية لتطوير القطاع السياحي.

وحفز الاستثمار والحفاظ على تنوع مصادر الدخل القومي.

وتأهيل وتدريـب الكوادر العاملـة في القطاع السياحي بشقيه العام والخاص.

ورفع اعتمادات الموازنة السنوية للوزارة على مستوى جميع الأبواب لتساهم في تحسين أداء القطاع السياحي وبلوغ الأهداف المتوخاة.

وتفعيل انعقـاد اجتماعـات المجلس الأعلى للسياحة.

وتوفير اعتمـادات مالية لجـبر الأضرار التي لحقت بالمنشـآت السياحية المتضررة والمغلقة جـراء الاختـلالات الأمنيـة والنزاعـات والمواجهات العسكرية المسلحة.

وتوفـير مبنـى مناسـب للـوزارة وتوفـير التجهيزات والمسـتلزمات والأثـاث لتسيير عمل الوزارة